تحرّك محور القاهرة عمّان
بدأ باعداد المسرح للدور الأميركي

بشير البرغوثي

هذا التوجه ليس من اجل اعادة بناء التضامن العربي بل من اجل تكريس الانقسام وسياسة المحاور. وهو توجه يعكس الغايات الحقيقية لاصحاب التحرك السياسي الجديد التي يقدرون ، سلفا انها لن تحظى بالاجماع العربي ، وان الدول الغربية المعادية للامبريالية سوف لا توافق عليها.

لهذا كله لا ينبغي النظر الى التحرك السياسي الجديد، بقيادة القاهرة وعمان ، على انه مجرد امتداد بسيط لتحركات سابقة سبق وقام بها حكام هاتين العاصمتين. انه تحرك يتخذ اجراءات عملية تمهيدية لتمرير المشاريع الاميركية ؛ ويقدم تنازلات واضحة على هذا الطريق. منها تشجيع تكريس الانقسام في الساحتين الفلسطينية والعربية، والمطالبة بتعديل ميثاق الجامعة العربية من اجل ذلك، ومنها رفع مستوى التشكيك في سياسة الاتحاد السوفييتي وفي جدوى التعاون معه ، ومنها الاستعداد للتضحية بدور مستقل لمنظمة التحرير، وللتنازل عن المؤتمر الدولي.

واذا كان اصحاب هذا التحرك، رغم كل محاولاتهم للتمويه ، يتحركون بمثل هذا الوضوح، فان الامر البديهي هو ان يسارع المتضررون من هذا التحرك ، والذين يمكن ان يكونوا ضحاياه المباشرة الى التحرك ايضا في اتجاه اعادة الوحدة بين القوى الوطنية الفلسطينية ، واعادة التضامن بين مختلف القوى العربية المعادية للامبريالية ، ورفع مستوى التعاون مع حلفاء العرب واصدقائهم على الصعيد الدولي.

وبهذه الوحدة وذلك التضامن والتعاون يمكن شل التحرك السياسي للرجعية العربية، والتحرك على ارضية وطنية تقدمية الى مؤتمر دولي تشارك فيه منظمة التحرير وكل الاطراف المعنية على قدم المساواة ، من اجل تطبيق قرارات قمة فاس الداعية الى الانسحاب الاسرائيلي الشامل من الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتحقيق السلام العادل لكل شعوب المنطقة.

الاعلام الاردنية والمصرية مشغولة ، هذه الايام ، بما تسميه التحرك السياسي الثلاثي ، على الرغم من ان الطرف الفلسطيني المقصود لم يعلن رسميا عن هذا التحرك. واذا كان الصمت علامة رضا، فان القاهرة تشير الى ان الطرف الفلسطيني المقصود هو ايضا ظاهر لهذا التحرك. وفي اكثر التقديرات سذاجة يعتبر هذا الطرف خدمة لمحاولات محور القاهرة – عمان الصداقية لتحركه السياسي، واضفاء صفة

ويطالب هذا الحوار يطرحون فكرة الدعوة الى مؤتمر دولي على اساس قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وهو ما يسمى ، ويتحدثون عن وجوب مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في اية مفاوضات مقبلة ، ويدعون لاعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبين بعض الدول العربية بزعامة نظام كامب ديفيد في مصر ، فانهم يعبرون ، ومن تصريحاتهم نفسها يتجهون مجددا الى الاعتماد ، ويعولون على مساعيها ومشاريعها مثلما كان يعول عليها السادات. والمرة الوحيدة التي سمح مبارك لنفسه بالخروج عن خطه السابق كانت حينما اعترض في تصريح له نشرته مجلة "النيوز ويك" القاهرية على القائلين بأن ٩٩ بالمئة من الحل بيد اميركا ، وصححهم بالقول انها منة بالمئة. ومن التصريحات التي تدلت لقاء حسين-مبارك هناك اكثر من مؤشر على ان التفكير المصري ظل في نفس الدائرة المرسومة ، وان اي اتفاق مع هذا التفكير هو في حقيقة الامر اتفاق السادات مهما كانت القناعة للتستر على ذلك

ومن ابرز ما ادلى به حسني مبارك لصحيفة "وول ستريت جورنال" قلل من اهمية الدعوة الاردنية الى مؤتمر دولي للشرق الاوسط بمشاركة الاتحاد السوفييتي. ووصف هذا المؤتمر في بعض العواصم العربية عن المشاركة السوفييتية بأنه "مجرد تاكتيك هدفه جذب الانتباه الاميركي" لزيارة مبارك. ومعناها ان التحرك السياسي الذي يجري حول محور عمان القاهرة هو تحرك نحو واشنطن اولا وقبل كل شيء ولكن باسلوب جديد يستهدف اسدال مزيد من الستار على تلك الغايات.

ويريدون زج طرف فلسطيني في التحرك ، وهو ما يعبرون ، فقط كغطاء للاستهلاك الداخلي العربي. ويريدون ان يتخذ ليصبح ثنائيا. وقد كشف النقاب عن ان يقوم به طالبي حينما طالب المنظمة بتفويض الاردن ، وفد اردني يشارك فيه فلسطينيون من الضفة الغربية بالتفاوض على الرفض الاسرائيلي- الاميركي للتفاوض على التحرير كما قال.

وتصريحات لاحقة قال عصمت عبد المجيد "اشعر ان الوقت هو المناسب جدا للولايات المتحدة لاستئناف دورها كشريك في عملية السلام التي كانت قد بدأتها قبل ذلك الوقت بعض النتائج الملموسة."

و"الوقت المناسب جدا" وهو لا شيء سوى الانقسام الفلسطيني والعربية والخلافات مع سوريا ، اي الازمة التي كان قد سبقه الى روايتها ريغان واعتبرها شرطا التفاوض على اساس مشروعه.

وقال ايضا "عملية السلام التي كانت قد بدأتها" اي كامب ديفيد هذا ما يقوله وزير الخارجية المصرية الذي ذهب المصري في محادثات ميناهاوس مع الجانب الاميركي زيارة السادات لاسرائيل.

وتؤكد ما قلناه اعلاه وهو ان التحرك السياسي لمحور القاهرة عمان هو على نفس "السكة" التي ذهب السادات الى كامب ديفيد. والحديث عن تغيير في السياسة المصرية هو نوع من ذر الرماد في العيون. فلا المؤسسة الحاكمة المصرية تغيرت ، ولا السياسة المصرية جرى عليها اي تعديل ، ولا نهجها العام في التبعية للامبريالية الاميركية قد اختلف. بل ان المسؤولين المصريين يؤكدون تمسكهم باتفاقيات كامب ديفيد ، وبارتباطاتهم السياسية والعسكرية والاقتصادية

في عهد مبارك لم تخرج من الموقع الاستراتيجي الذي كان فيه السادات ، موقع خدمة المخططات الاميركية والعداء لحركة التحرر العربية وقواها التقدمية على الواقع الحال. تنفذ اتفاقيات كامب ديفيد بدقة كما تفعل بها اسرائيل التي استخدمت هذه الاتفاقات ، وتستخدم فيها من اخلال بتوازن القوى في المنطقة بعد خروج الجبهة العربية ، كنقطة وثوب الى تنفيذ ما تتجاوز كثيرا تلك الاتفاقيات. وليذكر الذين يتحدثون عن "المستجدات" في السياسة المصرية ان اسرائيل ازداد كثافة واتساعا بعد اتفاقيات كامب ديفيد ، وان اول قصف اسرائيلي لموقع عراقي في اراضي العراق ، واول احتلال اسرائيلي لعاصمة دولة عربية كانت بعد توقيع تلك الاتفاقيات.

ومع ذلك يصر حكام مصر على الحديث عن "عملية السلام التي كانت قد بدأتها (اي الولايات المتحدة – المحرر) وحققت منذ ذلك الوقت بعض النتائج الملموسة !

في الماضي ، اي قبل تلك الاتفاقيات ، وبروز النهج الذي افرزها ، كانت اميركا تضع بعض الاعتبار لرد الفعل العربي في علاقاتها مع اسرائيل. اما الان فقد وقعت معها، لاول مرة ، اتفاق التعاون الاستراتيجي ، وزودتها بكل ما تطلبه من مال وسلاح ومعلومات ، وايد ريغان ، علنا وبدون مواربة، غزوها للبنان. وارسل سفنه وطائراته الحربية لتدك مواقع المدنيين والمناضلين اللبنانيين دون ان تحتج لا عمان ولا القاهرة على ذلك ، بل كانتا تستعجلان توقيع اتفاق ١٧ايار وفرض الهيمنة الاميركية الاسرائيلية على البلد الشقيق من خلال ذلك الاتفاق ، و"انسحاب اسرائيل" الشكلي للبدء في التفاوض على اساس مشروع ريغان !

بهذا النهج، نهج الارتباط والتبعية ، يتحركون نحو واشنطن. وهم ، اي المحور المصري – الاردني ، يعرفون، مثلما يعرف البيت الابيض، انه لابد من عزل سوريا واضعاف مصداقيتها ، وتعميق الانقسام في حركة التحرر العربية، ومنها الفلسطينية ، وتخريب علاقات التعاون مع الاتحاد السوفييتي لاعداد المسرح المناسب لتحركهم السياسي الذي يصرون على وصفه بالتحرك الثلاثي !

ومن اجل ذلك يثابرون على وصف الدور السوري في لبنان بالدور "التآمري" لصالح الولايات المتحدة رغم ان هذا الدور ، كما يعرف الجميع ، وكما تبرهن الحقائق العملية الدامغة ، ساعد الحركة الوطنية اللبنانية على اسقاط اتفاق ١٧ ايار واخراج القوات المتعددة الجنسية ، وتصعيد المقاومة الوطنية اللبنانية للاحتلال. واتهام سوريا هذا هو اتهام للحركة الوطنية اللبنانية ايضا لانها تثمن دور سوريا وتعلن اتفاقها وانسجامها مع هذا الدور.

ويصل الانفصام عن الواقع بالبعض حد الصراخ عن "التآمر السوري" المزعوم عند زيارة مورفي لدمشق والصمت التام حينما يكون مورفي اياه في القاهرة او في الرياض او عمان ! وبهذا الاسلوب ، اسلوب مجافاة الحقائق والقفز عليها، يريدون اضفاء صفة "الوطنية" على التحرك السياسي لمحور القاهرة عمان من خلال اضفاء صفة "اللا وطنية" على سوريا التي يتناقضون معها ويختلفون مع موقفها !

هذا لا ينفعهم في شيء خصوصا وان الحقائق عنيدة وتقول بعكس ذلك ! وفي سياق عملية اعداد المسرح للتحرك السياسي يرفض حكام مصر المؤتمر الدولي ومشاركة الاتحاد السوفييتي . وحتى الملك حسين الذي كان يصرح باللغة العربية ان للاتحاد السوفييتي موقفا واضحا وثابتا من النزاع العربي الاسرائيلي ، ومؤيدا للحقوق العربية ، اخذ يصرح، باللغة الانجليزية ، وهو ما لم تترجمه الى العربية وسائل الاعلام الاردنية ان "الدولتين العظمتين لهما مواقف غامضة من القضية الفلسطينية ولا تتسم بالثبات في احيان كثيرة." وقد جاء هذا التصريح في محاضرة له بمعهد الخدمات الملكية المتحدة للدراسات الدفاعية في لندن بعد زيارته للقاهرة بأيام !

"ان اول الرقص حنجلة" كما يقال . وقد ابتدا بالتنكر للمواقف السوفييتية الواضحة والمؤيدة للعرب وللحقوق العادلة للشعب الفلسطيني ، وبوضع هذه المواقف في مستوى واحد مع المواقف الاميركية المعروفة والمتنكرة بثبات ووضوح لكل تلك الحقوق . ومن الواقعي الافتراض انه ينتهي هذا الرقص، كما انتهى عند حكام مصر الذين بدأوه، ذات يوم، تحت شعار "التوازن" في العلاقات مع "الدولتين العظمتين" وانتهوا منه في منتجع "كامب ديفيد" !

وبالنهج نفسه يطرحون شعار "انقاذ ما يمكن انقاذه" كمبرر لتحركهم السياسي. ويزيدون على ذلك، ان مرور الزمن سوف لا يترك شيئا يمكن التفاوض عليه. ومعنى ذلك انهم يعتبرون تلك الاجزاء المصادرة من الاراضي وتلك التي اقيمت عليها المستوطنات الاسرائيلية لم تعد قابلة للانقاذ، وانهم يريدون استغلال الوقت لانقاذ الاجزاء التي لم تصلها يد المصادرة او الاستيطان ! هذا المعنى يكون في نهاية حفلة الرقص اما الان فيقولون انهم يريدون استعادة كل الاراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧ ، بما فيها المصادرة والمستوطن فيها . واذا صح ذلك فانهم يبطلون ، بأنفسهم ، دريعتهم القائلة بانهم يتحركون قبل ان يأتي الوقت الذي لا يتبقى فيه ما يمكن التفاوض عليه.

على اساس ما تقدم يريدون اقامة "تضامن عربي" وهم يعنون، في الحقيقة ، توسيع محورهم. ويطرحون من اجل ذلك تعديل النظام الداخلي للجامعة العربية لتصبح القرارات بالاغلبية بدلا مما هي عليه الان بالاجماع ، ليمهدوا لاعادة نظام كامب ديفيد في مصر الى الجامعة العربية، وليحولوها إلى جامعة لمحور اليمين العربي الرجعي. وليخرجوا منها الدول العربية المعادية للامبريالية التي تملك اقلمة عددية ، في الوقت الحاضر وموقتا ، في مجلس الجامعة العربية، وليمرروا مشاريعهم الاستسلامية تحت غطاء عربي باسم قرار يتخذونه في ذلك المجلس.

الضباط الاسرائيليون ينكرون إغلاق مداخل الدهيشة

عقدت المحكمة الاسرائيلية العليا جلسة لها يوم الخميس الماضي ٨٤/١٢/٦ ، لبحث الشكوى التي تقدمت بها (١٢) عائلة من مخيم الدهيشة ، ضد الاجراءات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية بحق السكان . وقد تمت الجلسة بحضور المحامية فيليتسيا لانغر وعدد كبير من الضباط الاسرائيليين من منطقة بيت لحم ومنع عدد من سكان المخيم من دخول القاعة .

واثناء ادلاء المدعي العام بفحوى الشكوى ، قام الضباط بمقاطعته متنكرين لما جاء في الشكوى ونفوا نفيا قاطعا كافة الاجراءات التي تتخذها السلطات ضد سكان المخيم . مما ادى الى تأجيل الجلسة لمدة ٢٢ يوما وطالب المدعي العام الضباط الاسرائيليين باحضار اثباتات تؤكد صحة اقوالهم النافية لما جاء في الالتماس الذي تقدم به الاهالي قبل حوالي الشهرين . وقد اثار نفي العسكريين الاسرائيليين لاغلاق الحواجز وكذلك الاعتقالات والاستفزازات المستمرة ومنع التجول الذي يفرض على السكان موجه من السخط والاستنكار الشديدين، وكان ما جاء في الالتماس مجرد تلفيق تهم ضد السلطات ؟!